تحديث للتقرير السنوي
لمنظمة العفو الدولية
للعام OMMN
طائفة مختارة من الأحداث المستجدة
في الفترة من يناير/كانون الثاني OMMN إلى إبريل/نيسان OMMN

تحديث خاص بإفريقيا
أحداث مختارة وقعت في إفريقيا
فيما بين يناير/كانون الثاني وإبريل/نيسان OMMN

بالرغم من النداءات الدولية لإصدار عفو، أقدمت سلطات بتسوانا، في PN مارس/آذار، على إعدام ماريت بوش، وهو من جنوب إفريقيا وحُكم عليه بالإعدام لإدانته بتهمة القتل.

وفي بوركينا فاسو، وُجهت تهمة القتل والتخريب إلى الضابط مارسيل كافاندو، أحد أبرز المشتبه فيهم في قضية مقتل الصحفي نوربرت زونغو وثلاثة من أصدقائه في عام NVVU.

وفي OP فبراير/شباط، قبضت قوات الأمن، في بيباندا أومنيسبورتس في دوالا في الكاميرون، على تسعة شبان واحتجزتهم في معتقل تابع لقوة "قيادة العمليات"، وهي قوة أمنية متميزة شُكلت للتصدي لعمليات السطو. ومنذ ذلك الحين لم ترد أية معلوماتٍ عن مكان وجودهم. وكانت قد ترددت أنباء من منظمات محلية غير حكومية عن أن "قيادة العمليات" قد نفذت عدداً كبيراً من عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء في دوالا.

وانتعشت الآمال في تحقيق السلام وتحسين وضع حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديموقراطية عقب اغتيال الرئيس لوران-ديزيه كابيلا في منتصف يناير/كانون الثاني. وبالرغم من أن كثيراً من المدنيين ما زالوا يعانون من انتهاكاتٍ جسيمة لحقوق الإنسان، فقد بادرت رواندا وأوغندا وزمبابوي على ما يبدو بمنح الرئيس الجديد جوزيف كابيلا فرصة، وذلك بسحب جزءٍ من قواتها.

وتعرضت حرية التعبير وتكوين الجمعيات في كينيا للخطر بعدما شنت قوات الشرطة سلسلة من الاعتداءات العنيفة على عددٍ من الصحفيين وأعضاء المعارضة في البرلمان.

وأدى القمع العنيف لمظاهرات المعارضة في تنزانيا، احتجاجاً على نتائج الانتخابات البرلمانية في أكتوبر/تشرين الماضي، إلى مصرع ما لايقل عن PT شخصاً في زنزبار وبمبا. كما وقعت حملات اعتقال وتعذيب واسعة النطاق، بما في ذلك اغتصاب بعض المعارضات للحكومة. وقد فرَّ ما يزيد عن OMMM شخص إلى كينيا وطلبوا حق اللجوء هناك.

وفي T مارس/آذار، أصدرت الأمم المتحدة قراراً بحظر تصدير الماس من ليبيريا وحظر سفر كبار المسؤولين. ويسري الحظر اعتباراً من مايو/أيار OMMN، ما لم تكف ليبيريا عن دعمها العسكري لقوات "الجبهة الثورية المتحدة" في سيراليون وتقوم بطرد أفرادها من ليبيريا وتتوقف عن استيراد الماس الخام من سيراليون.

ومع احتدام الصراع في جنوب شرقي غينيا، تواترت أنباءٌ مفصلة عن انتهاكاتٍ مروعة لحقوق الإنسان يكابدها اللاجئون من سيراليون وليبيريا وكذلك الغينيون النازحون داخل وطنهم. فمن خلال غاراتٍ على الحدود، واصلت قوات "الجبهة الثورية المتحدة" عمليات الاغتصاب والقتل والاختطاف والتشويه ضد اللاجئين من سيراليون، وكذلك عمليات تجنيدهم قسراً. وأثناء فرار اللاجئين من مخيم إلى آخر، وفرار القرويين الغينيين من قرية لأخرى، في محاولة يائسة للفرار من العنف، كانت النار تُضرم في المخيمات للحيلولة دون عودة الفارين إليها.

ونُشر تقرير لجنة التحقيق في توغو، المشكلة من منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة والمكلفة بتقصي حقيقة المزاعم المتعلقة بمئاتٍ من عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء. وقد خلصت اللجنة إلى وجود "انتهاكاتٍ دؤوبة ومتواصلة لحقوق الإنسان في توغو" خلال انتخابات عام NVVU وما بعدها. وعلى ضوء هذه النتيجة، أهابت منظمة العفو الدولية بالأمم المتحدة أن تعين مقرراً خاصاً معنياً بحقوق الإنسان في توغو.

تحديث خاص بالأمريكيتين

أحداث مختارة وقعت في الأمريكيتين
فيما بين يناير/كانون الثاني وإبريل/نيسان OMMN

استمر النضال ضد ظاهرة الإفلات من العقاب عما ارتُكب من انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي. وكان من بين التطورات في الأرجنتين

التصديق في فبراير/شباط على القانون الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الصادر في روما، والحكم الذي أصدره القاضي غابرييل كافالو بأن "قانون التوقف التام" وقانون "الطاعة الواجبة" غير دستوريين وباطلين في قضية "اختفاء" زوجين وابنتهما عام NVTU. وفي فبراير/شباط، وافقت المكسيك على تسليم ريكاردو ميغيل كافالو، وهو أرجنتيني يشتبه في ار RTU?كابه عمليات تعذيب، إلى السلطات الإسبانية. وفي شيلي، استمرت الإجراءات القانونية ضد أوغستو بينوشيه في قضية موت و"اختفاء" TR شخصاً فيما أُطلق عليه اسم "قافلة الموت".

ونُفذت عمليات لاستخراج الجثث في بيرو، في محاولةٍ لاستجلاء حقيقة الملابسات التي اكتنفت وفاة NQ من أفراد جماعة المعارضة المسلحة المسماة "حركة توباك أمارو الثورية" خلال حصار السفارة اليابانية في ليما عام NVVT. وفي الوقت نفسه، أصدرت محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان حكماً في قضية مذبحة باريوس ألتوس عام NVVN، قضى بأن قوانين العفو الصادرة في بيرو باطلةٌ من الناحية القضائية.

وفي مارس/آذار، استؤنفت الإجراءات القضائية في غواتيمالا بخصوص مقتل الأسقف غيراردي عام NVVU، وذلك وسط مناخ من ترهيب ومضايقة القضاة والشهود. وقد قُدم طعن في قرار المحكمة الوطنية الإسبانية بأنه ليست لها في الوقت الراهن ولاية قضائية لنظر القضية المرفوعة من ريغوبرتا منش.

وفي خطوة قُوبلت بالترحيب، وافقت المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة النظر في مسألة ما إذا كان إعدام السجناء المصابين بالتخلف العقلي يمثل خرقاً للتعديل الثامن على الدستور الأمريكي الخاص بحظر العقوبات القاسية وغير العادية. وقد تقرر ذلك في سياق الإعداد لإعدام إرنست ماكارفر في ولاية نورث كارولينا. وفي نهاية مارس/آذار، أُوقف تنفيذ حكم الإعدام الصادر ضد فيليب وركمان بولاية تينسي، قبل نصف ساعة من الموعد المحدد للتنفيذ، كما مُنح فرصة عقد جلسة لبحث الأدلة للنظر في الشكوك القائمة منذ فترة طويلة بخصوص إدانته. ومع ذلك، استمر تنفيذ أحكام الإعدام. ففي غضون الشهور الثلاثة الأولى من عام OMMN، أُعدم OP شخصاً، وبذلك بلغ عدد من أُعدموا بموجب أحكام قضائية TMS أشخاص منذ استئناف تنفيذ أحكام الإعدام في عام NVTT.

وفي P إبريل/نيسان، أقر مجلس النواب في شيلي مشروع قانون بإلغاء عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية.

وفي فبراير/شباط، تفجرت أوضاع السجون في البرازيل، حيث شهدت سجون ولاية ساو باولو عمليات تمرد واحتجاز رهائن، مما أدى إلى مصرع NV شخصاً على الأقل. وفي مارس/آذار، اندلع تمرد آخر في معتقل فرانك دا روشا في ساو باولو، مما يشير إلى استمرار المشاكل الراسخة في نظام احتجاز الشباب في ساو باولو.

وخلال الشهر نفسه أُعلنت حالة الطوارئ في الإكوادور، وتواترت خلال ذلك أنباء عن حملات اعتقال تعسفي وإفراط في استخدام القوة ومضايقة السكان الأصليين والقادة المحليين والنقابيين والطلاب. وفي مارس/آذار وإبريل/نيسان، وردت أنباء عن تصاعد حملة العداء للشواذ جنسياً في الإكوادور، حيث برزت تهديدات "بالتطهير الاجتماعي" ضد الشواذ جنسياً من الرجال والنساء والمتحولين للجنس الآخر.

وفي جامايكا، قتلت الشرطة في NQ مارس/آذار سبعة شبان، بينهم ثلاثة تقل أعمارهم عن NU عاماً، خلال ما زُعم أنها محاولة للقبض عليهم في بريتون. وتشير الملابسات المحيطة بإطلاق النار على أولئك الشبان إلى أنهم قُتلوا دون وجه حق.

تحديث خاص بآسيا والمحيط الهادئ

أحداث مختارة وقعت في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ فيما بين يناير/كانون الثاني وإبريل/نيسان OMMN

شهدت المنطقة تطورات جديدة في قمع المعارضة. ففي إندونيسيا، أُدين بعض سجناء الرأي للمرة الأولى في ظل الحكومة الإصلاحية، بينما أُطلق سراح عشراتٍ من السجناء في ميانمار.

فبينما كان اهتمام العالم منصباً على مسألة ما إذا كان الرئيس الإندونيسي عبد الرحمن وحيد سيظل في السلطة، أُدين ستة أشخاص، أحدهم في أتشيه والخمسة الآخرون في بابوا، ليكونوا بذلك أول سجناء رأي يُدانون منذ الإطاحة بالرئيس السابق سوهارتو.

وأعلن الجيش الإندونيسي عن عملياتٍ جديدة في أتشيه. وفي أعقاب هذا الإعلان واستمرار استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان مما أسفر عن مصرع شخصين في أواخر مارس/آذار، اضطر بعض دعاة حقوق الإنسان إلى الفرار من الإقليم.

وفي الوقت نفسه، أطلقت الحكومة العسكرية في ميانمار سراح NNR سجيناً سياسياً عشية زيارتين من ممثلي الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. واستمر القمع السياسي في ماليزيا، حيث قُبض على ما لايقل عن سبعةٍ من نشطاء المعارضة بموجب قانون الأمن الداخلي المروع.

وفي يناير/كانون الثاني، ارتكبت قوات حركة "طالبان" في أفغانستان مذبحة راح ضحيتها ما يزيد عن PMM من الرجال والنساء والأطفال العزل من جماعة الهزارة العرقية ياكاولانغ بمقاطعة باميان.

واستمر سقوط قتلى من جراء العنف الطائفي في باكستان، بينما أقدمت الحكومة على إعدام رجل سني لإدانته بقتل رجل شيعي. وقُبض على قرابة ألف شخص قبيل تنفيذ حكم الإعدام.

وفي فبراير/شباط، نشرت منظمة العفو الدولية تقريراً عن التعذيب في الصين، كشفت فيه النقاب عن استخدام التعذيب بشكل مكثف

من جانب المسؤولين في جميع مستويات السلطة، من موظفي تحديد النسل إلى جامعي الضرائب وحراس السجون. وردت الحكومة الصينية على ذلك بالقول إن التقرير استند إلى "شائعاتٍ وأكاذيب". وفي نفس الشهر، وفي محاولة لإظهار التزامها بحقوق الإنسان، صادقت الحكومة الصينية على المعاهدة الدولية الأساسية المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولكنها تحفظت على بند يتعلق بالحق في الانضمام إلى النقابات العمالية. وهذا الاعتراض، فضلاً عن عدم بذل جهود لاحترام حقوق الإنسان، لا يبشر بإمكان تنفيذ المعاهدة على الوجه الأكمل. وفي إبريل/نيسان، أُعدم ما لايقل عن UV شخصاً في يومٍ واحد، في سياق حملة جديدة لمكافحة الجريمة.

وفي قرارٍ يمثل علامة بارزة في مجال حقوق R?الإنسان، أيدت محكمة الاستئناف في فيجي أحكام الدستور في مارس/آذار، معززة بذلك الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا في نوفمبر/تشرين الثاني. وقد أكد الحكمان مجدداً دور البرلمان ونصَّا على أن الحكومة المؤقتة، التي تشكلت عقب المحاولة الانقلابية في العام الماضي، حكومة غير شرعية. ولكن السلطات رفضت القرار، وبعد أسبوعين أعادت تنصيب نفس الحكومة كما حلَّت البرلمان دون اتباع الإجراءات الدستورية.

وأصبح OQ فيتنامياً من أبناء القبائل الجبلية، كانوا قد طلبوا حق اللجوء في كمبوديا، محوراً لقضية دبلوماسية بعدما طالبت منظمة العفو الدولية بعدم إعادتهم إلى فيتنام. وقد أعلنت الحكومة الفيتنامية أن المنظمة تتدخل في شؤونها الداخلية، ورددت ذلك مجدداً في إبريل/نيسان، عندما وافقت الحكومة الأمريكية على منح الأشخاص الأربعة والعشرين حق اللجوء في الولايات المتحدة.

تحديث خاص بأوروبا

أحداث مختارة وقعت في أوروبا
فيما بين يناير/كانون الثاني وإبريل/نيسان OMMN

اتُخذت خطوات جديدة في مجال النضال لتقديم المشتبه في ارتكابهم جرائم بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الإبادة الجماعية والتعذيب و"الإخفاء" القسري والإعدام خارج نطاق القضاء، إلى ساحة العدالة.

ففي يناير/كانون الثاني، سلَّمت الرئيسة السابقة لصرب البوسنة، بليانا بلافيتش، نفسها للمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة، بعدما علمت أنها اتُهمت سراً بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وكانت بلافيتش على علاقة وثيقة بزعيم صرب البوسنة خلال فترة الحرب، رادوفان كارازيتش، الذي اتهمته المحكمة بارتكاب نفس الجرائم ولكنه ما زال طليقاً.

وفي فبراير/شباط، أرست هيئة المحكمة سابقة قانونية، حيث قضت بأن الاغتصاب واسترقاق النساء لأغراض جنسية هي جرائم ضد الإنسانية، وأدانت ثلاثة من صرب البوسنة بارتكاب هذه الانتهاكات الجنسية ضد نساء من مسلمي البوسنة في فوكا بشرقي البوسنة والهرسك. وخلصت هيئة المحكمة إلى أن تلك الجرائم ارتُكبت في سياق اعتداءات منظمة وواسعة النطاق على السكان المدنيين في المنطقة خلال الحرب.

وفي تركيا، واصل عددٌ يتراوح بين NRMM وOMMM من السجناء إضرابهم عن الطعام، والذي بدأ في أكتوبر/تشرين الأول OMMM، احتجاجاً على نظام السجون الجديدة التي نُقل إليها السجناء بعد عملية السجون في ديسمبر/كانون الأول OMMM. وتؤكد الأنباء أن نظام السجون الجديدة يفرض على السجناء الحبس الانفرادي وعزلهم في مجموعاتٍ صغيرة، مما يشكل خرقاً للمعايير الدولية.

وفي الوقت نفسه، استمرت انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي في الشيشان، ولم تتم إدانة أيٍ من مرتكبي هذه الانتهاكات باقتراف جرائم ضد المدنيين.

وفي مارس/آذار OMMN، اندلع العنف في مقدونيا. ففي OP مارس/آذار، ذكر مكتب "المفوضية العليا لشؤون اللاجئين" التابعة للأمم المتحدة أن قرابة OO ألفاً من المقدونيين والمنحدرين من أصلٍ ألباني فروا من ديارهم في منطقتي تانوسيفتش وتيتوفو بحثاً عن ملاذٍ في مناطق أخرى من مقدونيا، بينما نزح زهاء NV ألفاً آخرين إلى دول أخرى.

وفي مطلع إبريل/نيسان، تطلعت أنظار العالم إلى نبأ القبض على الرئيس السابق سلوبودان ميلوسوفيتش، الذي اعتقلته سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لتهمٍ تتعلق بالفساد. وقد أهابت منظمة العفو الدولية بالسلطات اليوغوسلافية أن تبادر بتسليمه إلى محكمة لاهاي، حسبما تقضي قرارات الأمم المتحدة، للنظر في الاتهامات الموجهة إليه بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب وأعرافها.

تحديث خاص بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا

أحداث مختارة وقعت في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
فيما بين يناير/كانون الثاني وإبريل/نيسان OMMN

شهدت البحرين في بداية العام الحالي تطوراتٍ بالغة الأهمية في مجال حقوق الإنسان تمثلت في: إطلاق سراح جميع السجناء والمعتقلين السياسيين البالغ عددهم PNS شخصاً، وإلغاء المرسوم الخاص بإجراءات أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة الصادر عام NVTQ، وعودة

البحرينيين إلى البلاد بعد سنواتٍ من النفي القسري، وتصويت البحرينيين بأغلبية ساحقة في استفتاء على الميثاق الوطني، الذي نص على تحويل البلاد إلى ملكية دستورية وإعطاء الأولوية لحقوق الإنسان، كما قضى بأن يتشكل النظام التشريعي مستقبلاً من مجلسين، أحدهما برلمان منتخب.

وسوف تتابع منظمة العفو الدولية في الفترة القادمة خطوات البحرين لتحويل مبادئ حقوق الإنسان الواردة في الميثاق الوطني إلى حقيقة ملموسة.

وخلال الزيارة الرابعة إلى إسرائيل والأراضي المحتلة منذ بدء الانتفاضة، خلص وفد منظمة العفو الدولية إلى أن القوات الإسرائيلية استخدمت أسلحة شديدة الانفجار، مثل قاذفات القنابل من طراز "م OMP"، في المناطق السكنية. كما نشرت المنظمة تقريراً عن سياسة الإعدام خارج نطاق القضاء التي تتبعها إسرائيل، وهي سياسة التصفية الجسدية التي توقفت في فبراير/شباط بعد إدانة دولية، ولكنها استؤنفت مرة أخرى في مارس/آذار. وقد استمرت عمليات قتل الفلسطينيين دون وجه حق، كما كان من شأن ساسة الإغلاق التي تنتهجها إسرائيل أن تفصل المدن والقرى الفلسطينية عن بعضها البعض لأسابيع عدة. وفي OS مارس/آذار، دعت منظمة العفو الدولية إلى صياغة خطة سلام تقوم على حقوق الإنسان وتدعو المجتمع المدني الفلسطيني والإسرائيلي إلى وضع حقوق الإنسان الأساسية في صميم أية عملية سلمية في المستقبل.

ويتهدد خطر السجن بعض دعاة حقوق الإنسان في المغرب، ممن مثلوا أمام المحكمة في فبراير/شباط حيث اتهموا بتنظيم مظاهرة بدون ترخيص. ومن المقرر استئناف المح RTR?كمة في R إبريل/نيسان، وإذا ما سُجن هؤلاء المدافعون عن حقوق الإنسان فسوف تعتبرهم منظمة العفو الدولية في عداد سجناء الرأي.

وما زالت حالة الطوارئ سارية في سوريا. وقد تعرضت الأنشطة التي نهض بها مؤخراً عدد من المثقفين وجماعات حقوق الإنسان المحلية لسلسلة من القيود وأشكال الترهيب من جانب الحكومة، مما يشكل نوعاً من الحظر من الناحية الفعلية. ورغم الإفراج عن مئات المعتقلين السياسيين، وبينهم سجناء رأي، فما برح مئات آخرون رهن الاحتجاز، وما زال في طي المجهول مصير الأشخاص الذين "اختفوا" خلال السنوات السابقة.

للحصول على مزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بمكتب الإعلام في منظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة، هاتف:+ SSRR QQ OM TQNP، أو الاطلاع على موقع المنظمة على شبكة الإنترنت وعنوانه: **arabic.org-http://www.amnesty**